توجهات السلطة اتجاه قضايا العنف ضد المرأة "الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة" ٢٤-٢٥، آذار ٢٠١٠

فاتنة وظائفي
وزارة شؤون المرأة

مقدمة

تحاول ورقة العمل تسليط الضوء على الإطار الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، والذي يعتبر المرجعية الوطنية لجميع الفاعلين والمختصين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، فهو يشتمل على الأولويات الواجب العمل عليها خلال الخمس سنوات القادمة. يغطي الإطار جميع النساء القاطنات في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية، بغض النظر عن الانتماء السياسي، أو الجنسية، أو الديانة، أو الطبقة، الخ. تتكون الورقة من أربعة أجزاء : الجزء الأول منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية، الجزء الثاني التعريفات الخاصة بالعنف، الجزء الثالث واقع العنف ضد المرأة، والجزء الرابع يوضح الرؤية والسياسات والأهداف الإستراتيجية. كما أود التنويه هنا إلى أن الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، خلال فترة إعداد الورقة، لا تزال تعتبر مسودة في مراحلها الأخيرة قبل المصادقة عليها من مجلس الوزراء.

يركز هذا الإطار على مستويات مختلفة من العنف: العنف الأسري، العنف في مجال العمل، العنف السياسي وعنف الاحتلال الإسرائيلي. يحتوي الإطار الوطني على عدد من الفصول: التعريفات المرتبطة بالعنف وعناصره المختلفة الدولية والمحلية، والتي تم الاستناد إليها في بناء الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، المبادئ العامة التي تحكم عمل الخطة الإستراتيجية، دور الشركاء في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، واقع العنف ضد المرأة في فلسطين، السياسات المقترحة والأهداف الإستراتيجية واليات التدخل.

كما تتناول الإستراتيجية عملية المتابعة والتقييم، التي قد بدأت منذ لحظة البدء بعملية التخطيط الاستراتيجي، بهدف متابعة وتقييم تنفيذ البرامج وأثرها على الفئات المستهدفة، من اجل المساءلة.

كما يركز برنامج الحكومة الثالثة عشر في محاربة العنف على:

- إقرار التشريعات اللازمة ومتابعة تنفيذه
- إعداد إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة
- تطوير وتنفيذ برامج التوعية المجتمعية للحد من ظاهرة العنف
- المساهمة في إعداد الخطط لتوفير مراكز الحماية للنساء المعنفات

كما تحتوي خطة وزارة شؤون المرأة ٢٠٠٩/٢٠١١ على:
الهدف الاستراتيجي: محاربة العنف الموجه ضد المرأة
أهداف فرعية: توفير البيئة القانونية لحماية المرأة من العنف

- وضع سياسات للحد من ظاهرة العنف
- تطوير وتفعيل نظام التحويل والخدمات للنساء المعنفات في الجانب الحكومي
- تحليل البيانات الخاصة بالعنف
- تطوير وتفعيل برامج التوعية للحد من الظاهرة
- المساعدة على توفير اماكن حماية للنساء المعنفات
- وضع سياسات للحد من ظاهرة العنف
- تطوير وتفعيل نظام التحويل والخدمات للنساء المعنفات في الجانب الحكومي
- تحليل البيانات الخاصة بالعنف
- تطوير وتفعيل برامج التوعية للحد من الظاهرة
- المساعدة على توفير اماكن حماية للنساء المعنفات

انطلاقا من الالتزام الحكومي تجاه قضايا النوع الاجتماعي، فإن السلطة الوطنية تحاول بذل جهود معتبرة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، وذلك من خلال:

- محاولة تكييف القوانين والتشريعات لتتوافق مع ما ورد في الاتفاقيات الدولية، عن طريق مراجعة القوانين والتشريعات لتحديد الفجوات فيها، وإجراء التعديلات اللازمة، حيث تعمل وزارة شؤون المرأة جاهدة على تجميد العمل بالمادة ٣٤٠ والمادة ١٨ من قانون العقوبات، والمتعلقة بالعذر المخفف،
- المصادقة على أهم المواثيق والمعاهدات الدولية التي لها صلة بمحاربة العنف ضد المرأة، لا سيما اتفاقية سيداو.
- من جانبها تبنّت الحكومة الثالثة عشر، في برنامجها قضية العنف كأولوية وطنية. فقد شملت خطة عمل وزارة شؤون المرأة للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠، محور العنف كمحور رئيسي، يحتوي على عدد من التدخلات التي من شأنها أن تساهم في الحد من كافة أشكال العنف ضد المرأة.
- قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة وطنية من أجل مناهضة العنف ضد المرأة، من أهم أهدافها صياغة خطة وطنية لمناهضة العنف.
- من هذا المنظور، جرى العمل على إعداد إلإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، بدعم من اليونيفيم ((UNIFEM، وبالمشاركة والتعاون بين الفاعلين والمتدخلين سواء كانوا من الحكومة أو من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. كما ستتواصل عملية التخطيط لاحقا من أجل إعداد الخطة التنفيذية للإستراتيجية.

المبادئ العامة التي تحكم عمل الخطة الإستراتيجية[١]:

- الإيمان بأن حقوق المرأة هي حقوق إنسان.
- الالتزام الحكومي بعملية مناهضة العنف ضد النساء.

١ المصدر: مسودة إستراتيجية العنف ضد المرأة ٢٠١١-٢٠١٥.

- اعتماد مصطلح النساء وليس المرأة، وذلك للتعبير عن النساء كأفراد في المجتمع في جميع مراحل حياتهن بغض النظر عن حالتهن الاجتماعية أو الفئة العمرية، وعدم التعامل مع الجميع على أنهن امرأة لها ذات المواصفات والمعايير والطبقة والانتماء، الخ.
- تلبية احتياجات جميع النساء دون تمييز في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- اعتماد مبدأ تجريم المعتدي واعتماد فلسفة التأهيل للمعتدين.
- اعتماد مبدأ التمكين وإعادة الاندماج للنساء الناجيات من العنف في المجتمع.
- إشراك النساء أنفسهن في تطوير رؤيتهن بالإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء.
- إشراك الرجال والفتيان بشكل مركزي في عملية مناهضة العنف ضد النساء.
- تعزيز دور البحث والتوثيق ليصبح مرجعية أساسية في عملية مناهضة العنف ضد النساء.
- تعزيز دور الإعلام في عملية مناهضة العنف ضد النساء.
- تعزيز مبدأ الشراكة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص في عملية مناهضة العنف ضد النساء.
- تقوية ومنهجة آليات تبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف المختلفة بما يتعلق بمناهضة العنف ضد النساء.
- تفعيل وإيجاد آليات الرقابة والمتابعة على المستوى الحكومي لمناهضة العنف ضد النساء.

لماذا التنوع في تركيبة اللجنة؟

لأن قضية العنف ضد المرأة، هي قضية نوع اجتماعي لها ارتباطات وأبعاد مختلفة.

تم اعتماد النهج التشاركي في إعداد الخطة الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة، لثلاث قطاعات رئيسية: الحكومي، غير الحكومي والخاص

منهجية إعداد الإستراتيجية:

- تشكيل لجنة وطنية بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٩، تضم في عضويتها أطراف حكومية، غير حكومية وقطاع خاص. تعمل اللجنة على تحقيق غايات وأهداف من شانها أن تحد من ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة بكافة أشكاله في المجتمع الفلسطيني، من ضمنها وضع إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، تكون أساسا لخطة وطنية شاملة للحد من العنف الموجه ضد المرأة بكافة أشكاله.
- تشكيل لجان فنية متخصصة للعمل على القضايا الفنية المتعلقة بالإستراتيجية.
- مراجعة الوثائق والدراسات والتقارير الصادرة عن العديد من المؤسسات والمراكز البحثية، والبيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، والمتعلقة بالعنف ضد المرأة.
- عقد العديد من ورشات العمل على المستوى المركزي، وعلى مستوى المحافظات من أجل تحديد الفجوات والأولويات.
- تحديد الخطوط العامة للخطة الإستراتيجية بناء على نتائج الورشات، ومقترحات الفريق

الوطني والفريق الفني.
- تطوير ومناقشة الخطة الإستراتيجية مع الشركاء، تمهيدا لإقرارها.
- الصياغة النهائية للخطة الإستراتيجية.
- عرض الخطة الوطنية على مجلس الوزراء من أجل إقرارها.

تعريف العنف ضد المرأة

إن مفهوم العنف ليس مفهوما معاصرا وإنما هو مفهوم ارتبط وتواجد منذ الخليقة مع وجود الإنسان، حيث استخدمت أساليب ووسائل متعددة من أجل سيطرة الإنسان على خصومه (السكري، ١٩٣٣)، وإن أول من قام بممارسة العنف على الأرض هو قابيل حين بادر بقتل أخيه هابيل.

ويعني مفهوم العنف لغويا «الخرق بالأمر وقلة الرفق به. التعنيف يعني التوبيخ والتقريع واللوم.(ابن منظور،١٩٩٢). أما سوسيولوجيا، فيعني «استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما (بدوي، ١٩٨٦).

كما أوضح ابن منظور(ابن منظور، ١٩٩٢) مفهوم الإيذاء لغويا بأنه كل ما يلحق بالإنسان من أذى سواء كان صغيرا أم كبيرا. أما سوسيولوجيا، فقد اعتبر بأنه الانحراف في استخدام الحق الذي يلحق ضررا بالآخر (بدوي، ١٩٨٦). ومما سبق يمكن القول بأن العنف يعني استخدام القوة الجسدية، التي يمكن أن تلحق بالنتيجة الأذى بالطرف الآخر من جوانب مختلفة.

لجميع النساء الحق في المساواة والعدالة والأمن والحماية - في – جميع مراحل حياتها، وفي جميع الأمكنة والأزمان.

هنالك تعريفات عديدة للعنف ضد المرأة، ولكن من أبرز تلك التعريفات التي استندت إليها إستراتيجية العنف ضد المرأة، ما جاء في تعريف الإعلان العالمي لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة وهو " أي اعتداء ضد المرأة مبني على أساس الجنس، والذي يتسبب في إحداث إيذاء أو ألم جسدي أو جنسي أو نفسي للمرأة، ويشمل التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة" (الإعلان العالمي لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٩٣).

والتعريف الوارد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - المادة ١ (١٩٧٩)، والتي تنص على أنه: "العنف الموجّه ضد المرأة بسبب كونها امرأة أو العنف الذي يمس المرأة على نحو جائر. ويشمل الأعمال التي تلحق ضرراً أو ألماً جسدياً أو عقلياً أو جنسياً بها، والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه وسائر أشكال الحرمان من الحرية".

وقد جاء استناد الإستراتيجية إلى المفهومين السابقين، على اعتبار أن اتفاقية سيداو هي مرجعية مصادق عليها من قبل الدول وتعتبر وثيقة رسمية وإلزامية أكثر من الإعلان العالمي، إلا أن الإعلان العالمي يتوسع في تعريفه بحيث يتطرق إلى الحماية من العنف على الصعيدين الخاص والعام بشكل واضح وصريح.

ولكن على الرغم من الدلالات والمضامين الواضحة للمفاهيم السابقة، وما تحمله في طياتها من أشكال وأنواع مختلفة للعنف الممارس ضد المرأة سواء في الحياة العامة أو الخاصة، إلا أنها جميعا تفتقر إلى عنصر الزمان، كالعنف الذي يحدث في أوقات الحروب والنزاعات

المسلحة - مثل العنف الممارس على الشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أو في فترات زمنية وحقب تاريخية تتعاقب فيها أنظمة حكم مختلفة ذات إيديولوجيات وتوجهات ورؤى سلبية مختلفة، تجاه قضايا المرأة بشكل عام والعنف بشكل خاص. وإن جانب القصور في تلك التعاريف، يتضح أيضا في عدم إبرازها للعلاقة ما بين العنف والمراحل الحياتية المختلفة للمرأة.

تجيب الإستراتيجية على مجموعة من الأسئلة:
أولهما أوّلها: أين نحن ألان؟

واقع العنف ضد المرأة في فلسطين[٢]:

يشكل العنف ضد المرأة انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، وشكلاً من أشكال العلاقات غير المتكافئة ما بين الرجل والمرأة في المجتمع. تعتبر ظاهرة العنف ظاهرة عالمية الانتشار، إلا أنها قد تختلف من حيث الحجم والشكل من مكان وزمان إلى آخر.

توفر البيانات الكمية والنوعية الحديثة حول ظاهرة العنف، يشكل حجر الزاوية في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات

بشكل عام، يمكن القول أنّ البيانات المتعلقة بظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني تتسم بالقصور من الناحية الكمية والنوعية؛ فمثلا تتوفر البيانات الكمية حول العنف الأسري، من خلال المسح الذي أجري من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٥، ولا توجد بيانات كافية تشير إلى شكل وحجم العنف ضد المرأة في المجال العام. كما لا تتوافر بيانات حديثة، تساعد في اتخاذ القرارات عند رسم السياسات، في حين يحتاج بناء الإستراتيجية إلى معرفة حجم المشكلة وجذورها وتأثيراتها المختلفة، وإلى الآن لا تتوافر دراسات معمقة توضح أسباب المشكلة وجذورها. كما تتشتت البيانات وتتضارب ما بين المؤسسات العاملة في مجال العنف ضد المرأة، وهذا يشكل عائقا أمام تبني سياسات وتدخلات واضحة مبنية على مؤشرات وبيانات شاملة وواضحة من الناحية الكمية والنوعية لتلك الظاهرة.

هنالك نقص في المعلومات المتوفرة حول العنف، لا سيما العنف في المجال العام والعنف السياسي، كما تحتاج بيانات العنف الأسري إلى تحديث

ولغرض تبيان حجم المشكلة أوضحت عملية مراجعة الأدبيات الخاصة بالعنف الأسري، والتي صدرت عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠٠٥، أن نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف الجسدي قد بلغت ٢٣,٣٪، في حين أن ٦١,٧٪ من النساء المتزوجات تعرضن للعنف النفسي وأفادت ١٠٪ منهن أنهنّ تعرّضن للعنف الجنسي. بما يتعلق بالعنف الأسري في قطاع غزة، أشارت دراسة جهاز الإحصاء المركزي لعام ٢٠٠٥، إلى أن

٢ مصدر البيانات حول العنف لغرض إعداد الورقة هو مسودة الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، ولمزيد من المعلومات حول واقع العنف ضد المرأة في فلسطين يرجى الرجوع إلى الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.

٢٣٪ من النساء المتزوجات يتعرضن للعنف الجسدي، و١٠٪ من النساء يتعرضن للعنف الجنسي و٥٠ ٪ يتعرضن للعنف النفسي.

في حين أشارت دراسة حديثة إلى أن ٧١٪ من النساء يتعرضن للعنف النفسي، ٦٧٪ من النساء تعرضن لعنف لفظي، ٥٢,٤٪ تعرضن لعنف جسدي، و١٤,٥٪ من النساء- للعنف الجنسي، وأن ما نسبته ٤٤,٧٪ من النساء تعرضن لأكثر من شكل من أشكال العنف (المصدر: مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية. الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في قطاع غزة، ٢٠٠٩)

وأظهرت إحصائيات جهاز الشرطة لعام ٢٠٠٩، إلى استقبال ١١٧٣ حالة عنف، تراوحت ما بين الإيذاء الجسدي والشروع بالقتل والتهديد والاغتصاب ومحاولة الاغتصاب ومحاولة الانتحار.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، أشارت الأدبيات إلى أنّ هنالك١١ حالة قتل لإناث على خلفية ما يسمى «شرف العائلة»، ٧ منهن في الضفة الغربية و٤ حالات في قطاع غزة (منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، ٢٠٠٩). في حين أعلنت الهيئة المستقلّة لحقوق الإنسان عن ٩ حالات قتل على خلفية «شرف العائلة « في الضفة الغربية و٤ حالات في قطاع غزة. (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩)، وهنا يمكن ملاحظة الاختلاف في البيانات باختلاف المصدر.

أشارت ورقة حقائق صدرت عن صندوق الأمم المتحدة للسكان للعام ٢٠٠٩ إلى أن ٢٣,٩٪ من النساء العاملات يتعرضن لعنف جسدي في مكان العمل. كما أشارت دراسة صادرة عن مركز إعلام ومعلومات المرأة إلى أن ٣٢,٥٪ من النساء العاملات في قطاع غزة يتعرضن للاستغلال والتمييز، وأنهن يعملن لساعات طويلة جداً وفي ظروف عمل سيئة، في حين أن ٦٨٪ من النساء العاملات أشرن إلى أنهن لا يملكن الحرية الكاملة في التصرف برواتبهن.

ولا يمكن أن نغفل عن عنف الاحتلال الإسرائيلي، الذي يمارس بحق الشعب الفلسطيني بشكل ممنهج ومستمر، حيث تعاني النساء بشكل مباشر كما الرجال من سياسة هدم البيوت، والاعتقال التعسفي، والقتل، ومصادرة الأراضي، والحواجز العسكرية، وصعوبة الوصول إلى مراكز الخدمات الصحية والتعليمية نتيجة الجدار والحواجز...الخ، مما يقلل من تمتع النساء بحقوقهن الكاملة في المواطنة.

السؤال الذي يطرح وهو أين نريد أن نكون بعد خمسة سنوات من الآن ؟

الرؤية[٣]:

نحو مجتمع فلسطيني خالٍ من كافة أشكال التمييز ضد المرأة، تتمتع فيه المرأة بحقوق وفرص متساوية للمشاركةً في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وجني الفوائد على قدم المساواة من النتائج.

٣ المصدر: مسودة الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ٢٠١١-٢٠١٥.

السياسات الواردة في الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة[٤]:

- السياسة ١: تعزيز الحماية الدولية للنساء.
- السياسة ٢: تعزيز الإطار القانوني والآليات المؤسسية لحماية النساء من العنف
- السياسة ٣: تحسين الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المقدم للنساء المعنَّفات
- السياسة ٤: تحسين الخدمات الصحية في التعامل مع حالات العنف ضد النساء
- السياسة ٥: تحسين نظام الحماية والدفاع والسلطة القضائية
- السياسة ٦: تعزيز مبدأ الوقاية من العنف في التوجه الاستراتيجي للمؤسسات العاملة في حماية حقوق النساء
- السياسة ٧: المراقبة والتقييم ومتابعة العمل على الخطة الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء

٤ نفس المصدر السابق.